



فرص «النافذة الديمغرافية» في المحافظات المصرية

د. حنان جرجس

نائب الرئيس التنفيذي، المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)

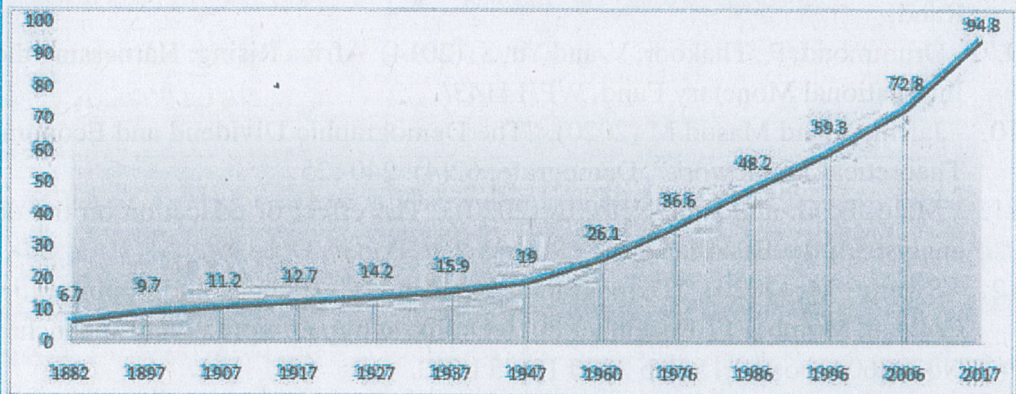
تعد قضية الزيادة السكانية إحدى القضايا التي تحظى باهتمام الحكومة المصرية، وقد بدأ اهتمام الحكومات المصرية بالقضية السكانية منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ عندما بدأت ثورة أخرى للتحديث والتنمية بمصر والدخول بكثافة في المجالات الصناعية، وأدركت الحكومة المصرية الأثر السلبي للزيادة السكانية في التنمية بشكل عام. منذ ذلك الوقت، أطلقت مصر عدة استراتيجيات وبرامج تهدف إلى السيطرة على الزيادة السكانية.

نسمة بحسب تعداد ١٩٨٦ إلى ٩٨ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٨، وتخطى عدد سكان مصر حاجز الـ ١٠٥ ملايين في منتصف ٢٠٢٣، وقد زاد عدد السكان بنحو ٢٢ مليون نسمة في المدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧، فيما كانت الزيادة نحو ١٣,٥ مليون في المدة بين تعدادي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، في إشارة واضحة إلى استمرار الزيادة السكانية في التفاقم. وتمثل الزيادة السكانية عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة؛ حيث تؤدي إلى مزيد من الطلب على الخدمات المختلفة كالعليم، والصحة، والإسكان، وكذلك على مرافق الدولة، وهو ما يتطلب مضاعفة حجم الخدمات التي تقدمها الدولة لمواكبة الزيادة السكانية.

وعلى الرغم من هذه الأدلة على استمرار الزيادة السكانية فإن البيانات المتاحة من الدورات المتتالية للمسح السكاني الصحي تشير إلى أن معدل الإنجاب الكلي قد شهد انخفاضاً واضحاً في مصر في المدة من عام ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٨؛

وقد أطلقت مصر عام ٢٠١٤ الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية التي تتبنى أربعة أهداف أساسية تتعلق بمواجهة الزيادة السكانية للسيطرة على عدد السكان من جانب، وتغيير خصائص السكان وتطوير مهاراتهم وتقليل الفوارق بين فئات المجتمع المختلفة من جانب آخر. وعلى الرغم من جهود الدولة على مدى أكثر من ٧٠ عاماً في مواجهة الزيادة السكانية فإن مصر لا تزال تشهد زيادة سكانية مطردة، وبالنظر إلى تطور عدد سكان مصر خلال العقود الماضية فقد تضاعف عدد سكان مصر ٤٨,٢ مليون

شكل (١) تطور حجم السكان في مصر من ١٨٨٢ إلى ٢٠١٧



المصدر: كتاب الإحصاء السكاني ٢٠١٨، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

١ - النافذة الديمغرافية في مصر:

يمكن من توزيع السكان حسب فئات السن حساب معدل الإعالة الديمغرافية الذي يشير إلى عدد السكان خارج سن العمل (أقل من ١٥ سنة أو أكبر من ٦٤ سنة) لكل ١٠٠ فرد داخل سن العمل (١٥-٦٤ سنة). وتشير بيانات التعدادات المتتالية لمصر إلى انخفاض معدل الإعالة من ٧٠٪ عام ١٩٩٦ إلى ٥٥٪ عام ٢٠٠٦ ما أدى إلى دخول مصر مرحلة النافذة السكانية، ثم ما لبث معدل الإعالة أن ارتفع إلى ٦١٪ ما يشير إلى أن مصر لا تزال في مرحلة النافذة السكانية، ولكن قد تؤدي هذه الزيادة إلى تباطؤ في تحقيق العائد الديمغرافي، إلا أن انخفاض معدلات الإنجاب المشاهد في ٢٠٢١ سيؤدي إلى استمرار مرحلة النافذة الديمغرافية لفترة أطول قبل أن تدخل مصر في مرحلة الشيخوخة، وهي المرحلة التي تزداد فيها نسبة السكان ٦٥ سنة فأكثر مقابل انخفاض نسبة السكان في سن العمل، ومن ثم يعود معدل الإعالة الديمغرافية للزيادة.



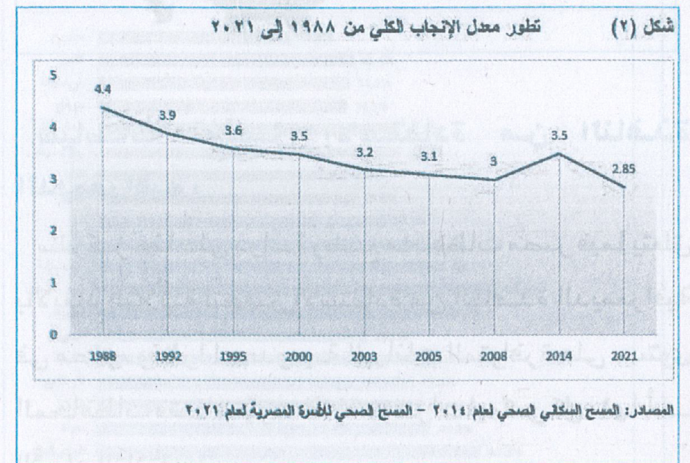
النافذة الديمغرافية على مستوى المحافظات:

تشير بيانات تعداد ٢٠١٧ إلى أن معدلات الإعالة الديمغرافية في محافظات مصر تتراوح بين ٤٦٪ و ٧٦٪، وأن معظم المحافظات قد دخلت مرحلة النافذة الديمغرافية، ويمكن تقسيم المحافظات حسب معدل الإعالة إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

- المجموعة الأولى: محافظات دخلت بالفعل مرحلة النافذة الديمغرافية، وتضم ١٨ محافظة هي: القاهرة، وبورسعيد، والإسكندرية، والسويس، والأقصر، والغربية، والقليوبية، وأسوان، والوادي الجديد، ودمنياط، والجيزة، وكفر الشيخ، والدقهلية، والبحيرة، والمنوفية، والبحر الأحمر، والإسماعيلية، والشرقية.

حيث انخفض من ٤,٤ طفل لكل سيدة إلى ثلاثة أطفال لكل سيدة، ثم ما لبث أن ارتفع ليصل إلى ٣,٥ طفل لكل سيدة عام ٢٠١٤. وتشير بيانات المسح الصحي للأسرة المصرية لعام ٢٠٢١ إلى انخفاض معدل الإنجاب الكلي لمصر إلى ٢,٨٥ طفل.

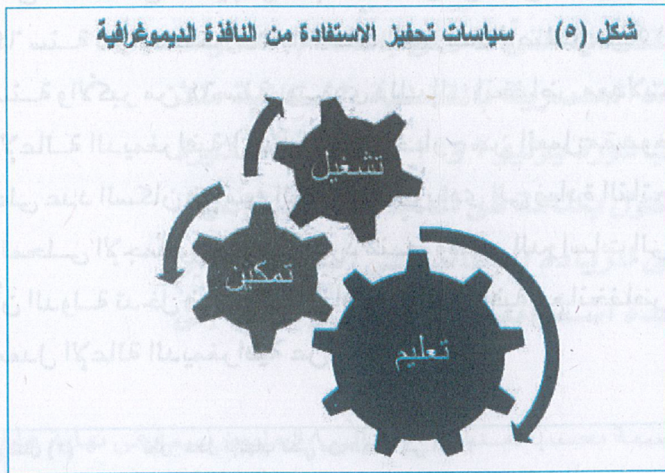
هذا الانخفاض قد يسمح لمصر بالاستفادة مما يعرف بالنافذة الديمغرافية التي تعرف بأنها العائد الديمغرافي الذي يتحقق عندما تكون معدلات الإنجاب مرتفعة ثم تبدأ في الانخفاض، ما يجعل نسبة السكان في سن العمل ١٥-٦٤ سنة تتزايد مقارنة بالفئات العمرية الأصغر من ١٥ سنة والأكبر من ٦٤ سنة، ويؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الإعالة الديمغرافية (عدد السكان خارج سن العمل مقسوم على عدد السكان في سن العمل) ما قد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه. وتشير الدراسات إلى أن الدولة تدخل في مرحلة النافذة الديمغرافية مع انخفاض معدل الإعالة الديمغرافية عن ٦٦٪.



وقد أشارت العديد من الأوراق البحثية إلى النافذة الديمغرافية على المستوى الوطني، ونركز هنا على النافذة الديمغرافية على مستوى محافظات مصر في محاولة للإجابة عن تساؤلين، الأول: «هل دخلت كل محافظات مصر مرحلة النافذة الديمغرافية؟»، والآخر: «هل محافظات مصر مؤهلة للاستفادة من النافذة الديمغرافية؟».

التحليل على مستوى المحافظات سيسهم في وضع سياسات تتناسب مع وضع كل محافظة، وذلك في إطار خطة مصر لتوطين التنمية ومستهدفاتها على مستوى المحافظات وتحقيق اللامركزية في التخطيط والتنفيذ.

- التشغيل: تعتمد قدرة الدول على الاستفادة من النافذة الديمغرافية على مدى قدرتها على استغلال طاقات السكان وتحفيز إنتاجيتهم، ما يتطلب بدوره تحسين مناخ الأعمال في الدولة وتشجيع الاستثمار من خلال التدخلات الاقتصادية والقانونية المختلفة.



سياسات تحفيز الاستفادة من النافذة الديمغرافية :

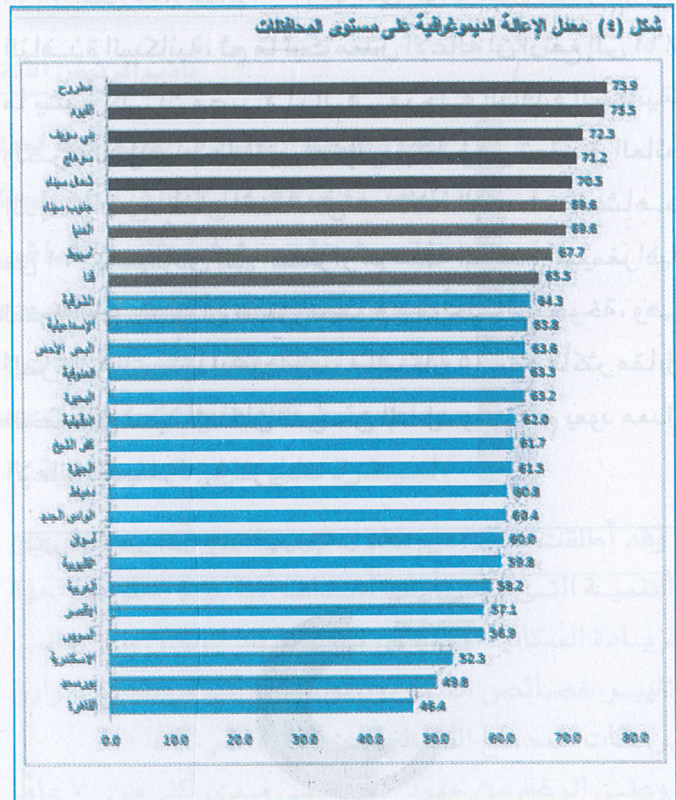
سنركز هنا على دراسة وضع محافظات مصر فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة لتحفيز الاستفادة من النافذة الديمغرافية في مصر، ونظرا لمحدودية البيانات المتوافرة على مستوى المحافظات فقد اختيرت ثلاثة مؤشرات ليعكس كل منها أحد الأبعاد الثلاثة:

- نسبة الحاصلين على تعليم جامعى ليعكس مكون التعليم.
- معدل الإسهام فى النشاط الاقتصادى ليعكس مكون التشغيل.
- معدل إسهام المرأة فى النشاط الاقتصادى ليعكس مكون التمكين.

وقد تم تركيب مؤشر تحفيز النافذة الديمغرافية من المؤشرات الثلاثة بحساب الوسط الحسابي لها لتكوين مؤشر يعبر عن مدى قدرة المحافظات على تحفيز النافذة الديمغرافية للاستفادة منها (٢).

- المجموعة الثانية: محافظات قريبة من دخول مرحلة النافذة الديمغرافية، وتضم أربع محافظات هي: قنا، وأسيوط، والمنيا، وجنوب سيناء.

- المجموعة الثالثة: محافظات بعيدة عن دخول مرحلة النافذة الديمغرافية، وتضم خمس محافظات هي: شمال وجنوب سيناء، وسوهاج، وبنى سويف، والفيوم، ومطروح.



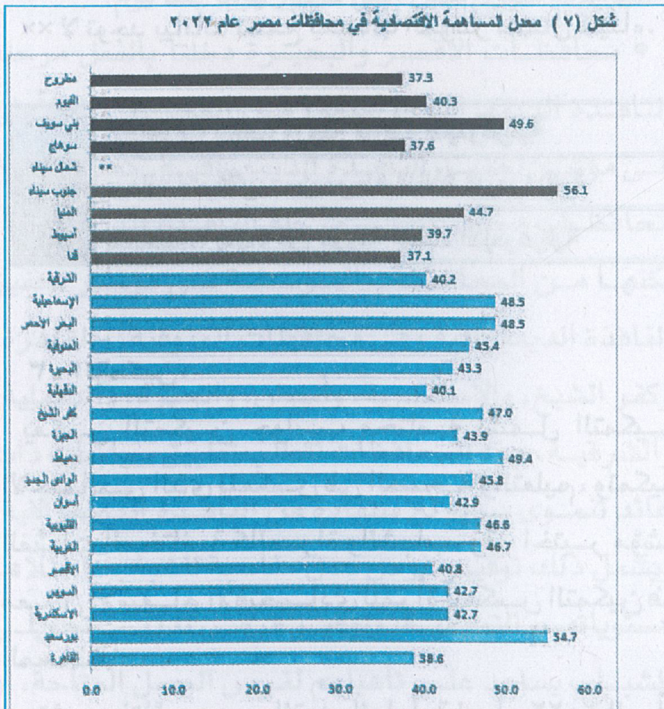
٢- الاستفادة من النافذة الديمغرافية في محافظات مصر:

الاستفادة من النافذة الديمغرافية بصورة تساعد على زيادة الإنتاجية في الدولة وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تتطلب اتباع سياسات تعظيم الاستفادة من العوائد الديمغرافية التي تركز في الأساس على الاستثمار في البشر وتشمل هذه السياسات (١):

- التمكين: وهو ضمان حصول كل أفراد المجتمع على حقوقهم وحرّياتهم في اتخاذ القرارات الخاصة بهم، وتوسيع الفرص أمامهم دون استبعاد أي فرد أو فئة في المجتمع.
- التعليم: يشمل ذلك إلحاق جميع أفراد المجتمع بالتعليم، وتطوير مهاراتهم بما يناسب احتياجات سوق العمل خاصة في إطار التطور التكنولوجي وظهور وظائف جديدة يتوقع أن

٢ - التشغيل:

يبلغ معدل الإسهام الاقتصادي للفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر في مصر ٤٢,٧٪ بحسب نتائج مسح القوى العاملة لعام ٢٠٢٢، ويتراوح المعدل بين ٣٧,١ و ٥٦,١٪ في محافظات مصر، فيما تراوح المعدل بين ٢٨,٦ و ٥٤,٧٪ في المحافظات التي دخلت مرحلة النافذة الديمغرافية بمتوسط بلغ ٤٤,٩٪، ما يشير إلى أن أكثر من نصف سكان هذه المحافظات في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر خارج قوة العمل. وفيما يتعلق بمعدل البطالة، يبلغ المعدل في مصر للفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة ٧,٢٪ وتراوح المعدل بين ١,١ و ٢٦,٨٪، وهو ما يعكس فروقا كبيرة بين المحافظات في معدلات التشغيل. وتراوح المعدل بين ١,١ و ٢٦,٢٪ في المحافظات التي دخلت مرحلة النافذة الديمغرافية بمتوسط بلغ ٩,٣٪. جدير بالذكر أن هناك علاقة طردية قوية بين معدل الإسهام الاقتصادي ومعدل البطالة في المحافظات؛ حيث يرتفع معدل البطالة بارتفاع معدل الإسهام الاقتصادي في المحافظات ما يعكس عدم قدرة المحافظات على الاستفادة من القوى العاملة لديها بصورة كبيرة فيما عدا بعض الاستثناءات كمحافظة الأقصر.



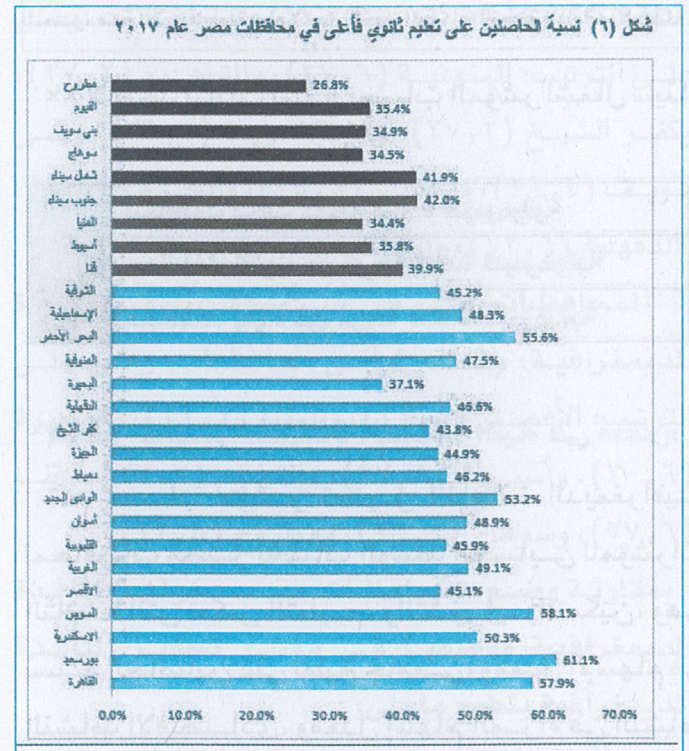
المصدر: مسح القوى العاملة لعام ٢٠٢٢، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

محافظات دخلت مرحلة النافذة الديموغرافية
محافظات تقترب من مرحلة النافذة الديموغرافية
محافظات بعيدة عن مرحلة النافذة الديموغرافية

وسيتم في هذا القسم عرض وضع المحافظات في المؤشرات الثلاثة، ومؤشر تحفيز النافذة الديمغرافية.

١ - التعليم:

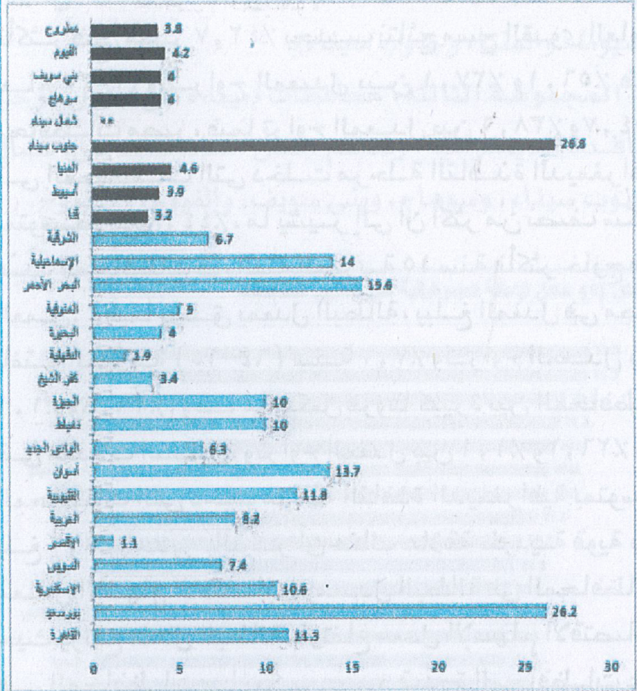
تبلغ نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي فأعلى في مصر في الفئة العمرية عشر سنوات فأكثر ٤٤,٦٪ بحسب بيانات تعداد السكان لعام ٢٠١٧ أى ما يقل عن نصف السكان في هذه الفئة العمرية، وتتراوح النسبة في محافظات مصر بين ٢٦,٨ و ٦١,١٪، فيما تتراوح النسبة في المحافظات التي دخلت مرحلة النافذة الديمغرافية بين ٣٧,١ و ٦١,١٪ بمتوسط بلغ ٤٩,٢٪، وهو ما يعكس ارتفاع مستوى التعليم في المحافظات التي دخلت مرحلة النافذة الديمغرافية مقارنة بالمحافظات الأخرى، إلا أن مستوى التعليم في هذه المحافظات لا يزال منخفضا، وهو ما قد يعوق الاستفادة من النافذة الديمغرافية بصورة كبيرة.



المصدر: تعداد السكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

محافظات دخلت مرحلة النافذة الديموغرافية
محافظات تقترب من مرحلة النافذة الديموغرافية
محافظات بعيدة عن مرحلة النافذة الديموغرافية

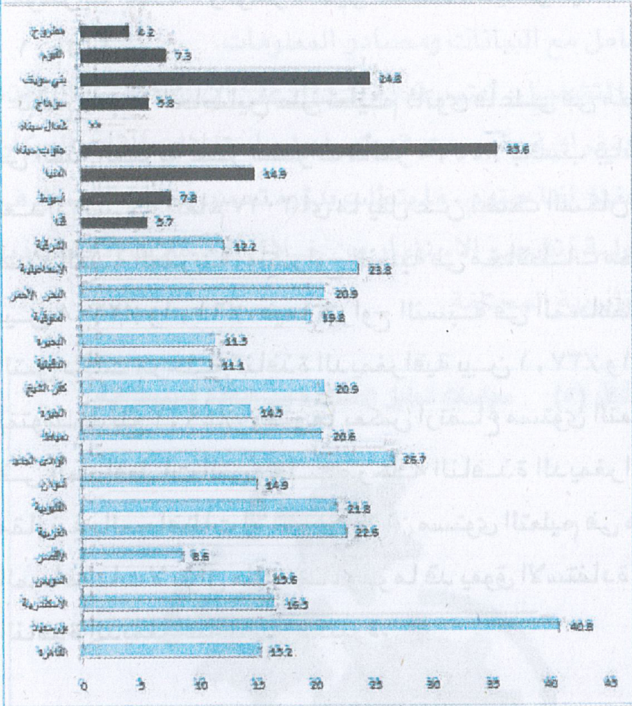
شكّل (٨) معدل البطالة في محافظات مصر عام ٢٠٢٢



المصدر: مسح القوى العاملة لعام ٢٠٢٢، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

×× لا توجد بيانات تسمح بحساب المؤشر لشمال سيناء.

شكّل (٩) معدل المساهمة الاقتصادية في محافظات مصر عام ٢٠٢٢



المصدر: مسح القوى العاملة لعام ٢٠٢٢، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

×× لا توجد بيانات تسمح بحساب المؤشر لشمال سيناء

محافظات دخلت مرحلة النافذة الديموغرافية
محافظات تقترب من مرحلة النافذة الديموغرافية
محافظات بعيدة عن مرحلة النافذة الديموغرافية

مؤشر تحفيز النافذة الديموغرافية في مصر:

تم حساب مؤشر تحفيز النافذة الديموغرافية لمحافظات مصر بحساب الوسط الحسابي للمؤشرات الثلاثة التي تعكس التعليم، والتشغيل، والتمكين، وهي نسبة الحاصلين على تعليم جامعي، ومعدل الإسهام في النشاط الاقتصادي، ومعدل إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي. وقد تم حساب مؤشر تحفيز النافذة الديموغرافية لـ ٢٦ محافظة فقط؛ حيث لا تتوافر بيانات مؤشر معدل الإسهام الاقتصادي ومعدل الإسهام الاقتصادي للمرأة لمحافظة شمال سيناء.

٣. التمكين:

يعكس التمكين جوانب مختلفة تشمل التمكين الاجتماعي الذي ينعكس في الصحة والتعليم، وتمكين الفئات المختلفة كالمرأة والشباب. وقد اختير مؤشر معدل الإسهام الاقتصادي للمرأة ليعكس التمكين في المحافظات.

وتشير نتائج مسح القوى العاملة لعام ٢٠٢٢ إلى أن معدل الإسهام الاقتصادي للمرأة يتراوح بين ٤,٢% و ٨,٤٠%، وهو ما يعكس فجوة كبيرة بين المحافظات في الإسهام الاقتصادي للمرأة.

• هناك محافظات بعيدة عن مرحلة النافذة الديمغرافية وفى المجموعة الأدنى من حيث مؤشر تحفيز النافذة الديمغرافية وهى محافظات الفيوم، وسوهاج، ومطروح. هذه المحافظات تحتاج إلى العمل على محورين، يضمن المحور الأول دخولها مرحلة النافذة الديمغرافية من خلال خفض معدلات الإنجاب بصورة كبيرة، ويضمن المحور الثانى رفع قدرتها على الاستفادة من النافذة الديمغرافية من خلال العمل على تفعيل السياسات المتعلقة بالتعليم، والتشغيل، والتمكين. ونظرا لأن هذه المحافظات قد تحتاج إلى سنوات لدخول مرحلة النافذة الديمغرافية فإن إصلاح منظومة التعليم والتركيز على التخصصات الجديدة، لا سيما التخصصات التى تعتمد على التكنولوجيا سيكون من العوامل المهمة لتحفيز الاستفادة من النافذة الديمغرافية؛ حيث سيساعد ذلك على تخريج جيل جديد من الشباب يتمتع بتعليم يناسب احتياجات سوق العمل التى تتطور يوما بعد يوم.

• محافظات الأقصر والبحيرة دخلتا بالفعل مرحلة النافذة الديمغرافية، لكنهما من المحافظات الأدنى فى مؤشر تحفيز النافذة الديمغرافية. كما توجد ٨ محافظات دخلت بالفعل مرحلة النافذة الديمغرافية، لكنها من المحافظات المتوسطة فى مؤشر تحفيز النافذة الديمغرافية وهى محافظات المنوفية، والقاهرة، وكفر الشيخ، والإسكندرية، وأسوان، والجيزة، والدقهلية، والشرقية. هذه المحافظات تتطلب تطبيق سياسات ذات عائد تنموى سريع للاستفادة من النافذة الديمغرافية، ويشمل ذلك توفير فرص عمل مناسبة للشباب باختلاف مستوياتهم التعليمية، وتوفير فرص تدريب تحويلى للشباب يساعد على تأهيلهم لفرص العمل المتاحة، أو التى سيتم توفيرها، وكذلك دعم تشغيل المرأة من خلال التدريب على الحرف اليدوية والصناعات البسيطة التى يمكن الاستفادة منها كمدخلات إنتاج فى الصناعات الكبرى، وكذلك توفير قروض صغيرة ومتوسطة للمرأة لتشجيعها على ريادة الأعمال، وتشجيع الأسر فى هذه

تبلغ قيمة مؤشر تحفيز النافذة الديمغرافية فى مصر ٣٤ نقطة مئوية، وهى قيمة منخفضة تعكس عدم قدرة الدولة ككل على الاستفادة من النافذة الديمغرافية. وتتراوح قيمة المؤشر فى المحافظات بين ٨، ٢٢ نقطة مئوية فى محافظة مطروح و ٢، ٥٢ نقطة مئوية فى محافظة بورسعيد، وقد قسمت المحافظات إلى ثلاث مجموعات كما يلى:

- المحافظات الأعلى من حيث مؤشر تحفيز النافذة الديمغرافية: وتضم تسع محافظات وهى على الترتيب: بورسعيد (٢، ٥٢)، وجنوب سيناء (٦، ٤٤)، والوادي الجديد (٩، ٤١)، والبحر الأحمر (٧، ٤١)، والإسماعيلية (٢، ٤٠)، والغربية (٥، ٣٩)، والسويس (٨، ٣٨)، ودمياط (٧، ٣٨)، والقليوبية (١، ٣٨).

- المحافظات المتوسطة من حيث مؤشر تحفيز النافذة الديمغرافية: وتضم تسع محافظات، وهى على الترتيب: المنوفية (٦، ٣٧)، والقاهرة (٢، ٣٧)، وكفر الشيخ (٢، ٣٧)، والإسكندرية (٥، ٣٦)، وبنى سويف (٤، ٣٦)، وأسوان (٦، ٣٥)، والجيزة (٤، ٣٤)، والدقهلية (٦، ٣٢)، والشرقية (٥، ٣٢).

- المحافظات الأدنى من حيث مؤشر تحفيز النافذة الديمغرافية: وتضم ثمانى محافظات، وهى على الترتيب: الأقصر (٥، ٣١)، والمنيا (١، ٣١)، والبحيرة (٦، ٣٠)، وأسيوط (٨، ٢٧)، والفيوم (٧، ٢٧)، وقنا (٦، ٢٧)، وسوهاج (٠، ٢٦)، ومطروح (٨، ٢٢).

بمقارنة وضع المحافظات حسب دخولها النافذة الديمغرافية ووضعها فى مؤشر تحفيز النافذة الديمغرافية يتضح ما يلى:

• هناك محافظات دخلت مرحلة النافذة الديمغرافية وفى المجموعة الأعلى من حيث مؤشر تحفيز النافذة الديمغرافية، ومن ثم تعد هذه المحافظات هى قاطرة النمو الاقتصادى فى مصر، ويتطلب تعظيم الاستفادة منها توفير المزيد من الاستثمارات فى المجالات الزراعية، والصناعية، والتكنولوجية المختلفة.

المحافظات على قبول فكرة عمل المرأة والاقتناع بدورها الاقتصادي.

• محافظات المنيا، وأسيوط، وقنا، محافظات تقترب من دخول مرحلة النافذة الديموغرافية، لكنها

من المحافظات الأدنى فى مؤشر تحفيز النافذة الديموغرافية، ومن ثم تحتاج إلى تطبيق سياسات للإسراع من دخولها مرحلة النافذة الديموغرافية، وكذلك سياسات لتحفيز الاستفادة من النافذة الديموغرافية.

مؤشر تحفيز النافذة الديموغرافية			
المحافظات الأدنى	المحافظات المتوسطة	المحافظات الأعلى	
الأقصر البحيرة	المنوفية القاهرة كفر الشيخ الاسكندرية أسوان الجيزة الدقهلية الشرقية	بورسعيد الوادى الجديد البحر الأحمر الإسماعلية الغربية السويس دمياط القليوبية	محافظات دخلت مرحلة النافذة الديموغرافية
المنيا أسيوط قنا	بنى سويف	جنوب سيناء	محافظات تقترب من النافذة الديموغرافية
الفيوم سوهاج مطروح			محافظات بعيدة من النافذة الديموغرافية

النافذة الديموغرافية

ختاماً:

إن مصر لديها فرصة ذهبية للاستفادة من مرحلة النافذة الديمغرافية، ويتطلب ذلك بعد الإرادة السياسية القوية وجود أطر مؤسسية واضحة يتم من خلالها وضع وتنفيذ السياسات المطلوبة على المستويين المركزي والمحلي لضمان دخول كل محافظات مصر مرحلة النافذة الديمغرافية، وضمان الاستفادة من هذه المرحلة من خلال تأهيل السكان للمشاركة في التنمية الاقتصادية في مصر، وتوفير المزيد من فرص العمل من خلال فتح الباب للاستثمارات في المجالات الصناعية والتكنولوجية.

الهوامش:

1. World Economic Forum, A 3E Policy Framework to Reap the Demographic Dividend: Empower, Educate, Employ.

٢. ماجد عثمان، وحنان جرجس، العلاقة بين الاستثمار البشري في المحافظات وأدائها الاقتصادي، مركز بصيرة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢.

المصادر:

١. الزناتي ومشاركوه، المسح السكاني الصحي لعام ٢٠١٤، وزارة الصحة والسكان، مصر، مايو ٢٠١٥.
٢. تعداد السكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، ديسمبر ٢٠١٧.
٣. كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، ٢٠١٨.
٤. المسح الصحي للأسرة المصرية لعام ٢٠٢١، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، يونيو ٢٠٢٢.
٥. مسح القوى العاملة لعام ٢٠٢٢، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، ٢٠٢٢.
6. World Economic Forum, A 3E Policy Framework to Reap the Demographic Dividend: Empower, Educate, Employ.